أثر برامج المنظمات الدولية على المجتمع المحلي

عقدت منصة المجتمع المدني جلسة حوار تمحورت حول "أثر برامج المنظمات الدولية على المجتمع المحلي"، وذلك في 16 أيار/مايو 2020 عبر منصة زووم الافتراضية بحضور ممثلين عن منظمات دولية والأمم والمتحدة والكيانات المجتمعية المحلية.

بداية، عرف السيد مفيد كرباج (ميّسر الجلسة) السادة الحضور بالمنصة والهدف من وجود منصات الحوار الذي يتمثل بـِ: الالتقاء بين المبادرات والداعمين، تشبيك بين المبادرات، وخلق ثقافة الحوار.

تناولت الجلسة عدة جوانب تتعلق بمحور الجلسة، هي :

1- ما هي طبيعة البرامج المطبقة حالياً في سورية.
2- ما هي المعايير المستخدمة في اختيار البرنامج وتطبيقه ومدى اشراك المجتمع المحلي بذلك.
3- ما هي أدوات القياس والمتابعة لقياس الأثر وهل تم إشراك المجتمعات المحلية بعملية قياس الأثر.
4- قصص النجاح هل هي كافية أو حقيقة بما يكفي لتكون نتائج هذه المشاريـع.
5- هل هناك تثقيف للممول بما يخص المشاريـع في سورية وهل هناك تمكين للجمعيات بما يخص التمويل.
6- ما هي أبرز الصعوبات التي تواجه تطبيق البرنامج.

أولا: طبيعة البرامج المطبقة في سورية

أكد الحضور أن طبيعة البرامج تغيرت نتيجة الحرب والاحتياجات التي فرضتها. على سبيل المثال البرامج في سورية قبل الحرب كانت تتمحور حول السياسات والاستراتيجيات وتمكين المجتمع، إما الآن فقد تحولت إلى برامج التغذية والمياه والإصحاح. هذا فيما يتعلق بمنظمة اليونيسف. وخُلقت هذه البرامج لتساعد الحكومة والمجتمع المحلي لسد الاحتياجات التي فرضتها الحرب. كما يلعب المجال التي تنشط به المنظمات الدولية دوراً في تحديد البرامج التي تطبقها، وهذا ينطبق أيضاً على الجمعيات المحلية التي تتعاون معها المنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة. حيث تجد هذه المنظمات صعوبة بالتعامل مع الجمعيات التي تشير في ملفها الشخصي إلى أنها تنشط في جميع المجالات، وهذا ما يمنع التعاون مع الجمعيات التي لا توضح تخصصها. ونوه الحضور إلى وجود وهناك إطار عمل خاص بالأمم المتحدة يتم من خلاله تحديد الاحتياج والتمويل من خلال الاستجابة الإنسانية.

ثانياً: المعايير المستخدمة في اختيار البرنامج وتطبيقه ومدى اشراك المجتمع المحلي

أشار الحضور إلى وجود تراتبية في مراحل تدخل المنظمات بموجب سياسات تطبيق مشروع اسفير (تحليل الاحتياجات الأساسية) لدعم الناجين من الحروب. كما تحدد الدراسات التي يقيمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية درجة الخطورة ودرجة الوصول للمناطق. وبعد تقييم المنطقة التي تم اختيارها، يتم الحوار مع الشريك الوطني الأمانة السورية للتنمية أو منظمة الهلال الأحمر العربي السوري قبل البدء بأي مشروع جديد. ويعد الهدف من تقييم الاحتياجات على الأرض هو التأكد من وجود حاجة ضرورية وقد يحكم التمويل طبيعة النشاط والمكان ولكن التقييم هو صاحب القرار النهائي.

ثالثاً: المعايير المستخدمة في التعاون مع الجمعيات المحلية.

تناول الحضور الأسباب التي تجعل المنظمات التعاون مع بعض الجمعيات المحلية دون أخرى، وأشار البعض إلى أن تقييم الجمعية يتعلق بقدرتها على الوصول إلى المجتمع، السياسات الداخلية التي تتبعها الجمعيات المحلية (السياسات الداخلية للفريق، سياسات الموارد البشرية، سياسات إعلامية، سياسات حماية الطفل، إجراءات المتابعة والتقييم، المكان، تقارير المشاريـع السابقة).

وبالنسبة للجمعيات المشكلة حديثاً، هناك برامج تمكين تقدمها منظمات الأمم المتحدة لها، كما يمكن أن تعمل هذه الجمعيات مع جمعيات ذات خبرة من خلال جعل الجمعيات المشكلة حديثاً تقوم بتنفيذ بعض النشاطات فدور الجمعية الأم (القوية)هو بناء قدرات الجمعية الأصغر.

رابعاً: تثقيف الممول

أشار البعض إلى وجود ممانعة من قبل الموظفين المحليين لتنفيذ برامج تتناسب مع حاجات المجتمع، وعلينا أن نجد طرق لتقييم عمل المنظمات والبحث عن آليات لإشراك المجتمع المحلي.

كما يرى البعض ذهنية الممول هي الحاكمة ويجب البحث عن أرضية مشتركة مع الممول بهدف استدامة المشاريع، حيث تساعد هذه الشبكات بالتشبيك بين الجمعيات وبناء جسور للتواصل لتبادل المعرفة.

خامساً: الصعوبات

تناول بعض الحضور الصعوبات التي تواجههم والتي تتمثل بالتالي:

- صعوبة التواصل مع المنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة بالنسبة للجمعيات المشكلة حديثاً.
- غياب الشراكات
- عدم إشراك الشباب في عملية التخطيط
- التشبيك بين الجمعيات.
- عدم استدامة المشاريع

اقترح الحضور الدعوة إلى ورشة عمل حول آليات التشبيك بي الجمعيات المحلية وبين المنظمات الدولية والجمعيات المحلية

حُرر في 29 حزيران 2020 من قبل نورا علي